وفق مقياس «دي تي اف» الاقتصادي خلال العام الماضي

«التجارة»: البنك الدولي يؤكد تحسن سهولة ممارسة الأعمال بالبلاد

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية ان البنك الدولي أكد أن درجة سهولة ممارسة الأعمال في الكويت تحسنت بشكل واضح وفق مقياس (دي تي اف) الاقتصادي خلال العام الماضي مؤكدة أنها تعمل على تطوير خدماتها.

واوضحت الوزارة في بيان صحفي امس السبت ان وزير (التجارة) خالد الروضان اشاد بجهود البنك الدولي وتعاونه ومتابعته المستمرة لاعمال الوزارة ورصد تطوراتها.

وأكد الروضان في البيان ان (التجارة) تعمل على تطوير خدماتها بما يحقق أهدافها الاستراتيجية الموضوعة ولتحسين صعود الكويت في مؤشراتها الدولية بما يليق بها لتكون مركزا ماليا وتجاريا.

وأشاد بجهود جهود اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الاعمال حيث ساهمت في ارتفاع الكويت من خلال مؤشراتها الدولية لاسيما مؤشر بدء النشاط التجاري الذي قفز 16 نقطة.وثمن دور اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الاعمال واعضائها وعلى رأسهم الشيخ مشعل الجابر الصباح منوها بجهود البنك الدولي ومتابعته لتطور أعمال الوزارة.

وأشارت البيان إلى ان تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي ذكر أن الكويت أدخلت تحسينات جوهرية أدت إلى قفزها 16 نقطة في مؤشر بدء النشاط التجاري حيث صعدت من ترتيب 149 الى 133.

وذكرت ان البنك الدولي أكد تقدم الكويت في ثلاثة مؤشرات مبينا أن درجة سهولة ممارسة الأعمال في الكويت تحسنت بشكل واضح وفق مقياس (دي تي اف) الاقتصادي خلال العام الماضي من 4ر61 الى 2ر62 مرجعا ذلك إلى تقدم مستوى الكويت في مجال بدء النشاط التجاري.

ولفتت إلى ان تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2019 الذي أصدره البنك الدولي سجل تحسنا في درجة سهولة ممارسة الاعمال في الكويت إذ ارتفع بدء النشاط التجاري 16 نقطة مبينة أن الفضل في هذا التحسن يعود الى انشاء مركز الكويت للأعمال "النافذة الواحدة" التابع للوزارة.

وأكدت الوزارة أن هناك تحسينات أخرى لم يحتسبها البنك الدولي سيسجلها في تقاريره المقبلة تتمثل بالربط الالكتروني مع هيئة القوى العاملة وغرفة التجارة الكويتية فضلا عن وجود تحسينات آخرى في طور التنفيذ مثل الرخص الالكترونية والاستعلام عن السجل التجاري والأنشطة وخدمات تعديل الشركات ودفع الرسوم الكترونيا وقانون الافلاس مع قانون تبادل المعلومات.

مقر البنك الدولي

ضمن سلسلة الاصلاحات المستمرة لتنظيم نشاط الأوراق المالية

«هيئة الأسواق»: نجري تعديلات لتسهيل دخول المستثمرين وتطوير البيئة الاستثمارية

أكدت هيئة اسواق المال الكويتية امس السبت ان التعديلات التي تقوم بها لتسهيل دخول المستثمرين الاجانب من عملاء امناء الحفظ الدوليين للسوق الكويتي يساهم بتطوير البيئة الاستثمارية والمالية في البلاد.

وقالت الهيئة في بيان صحفي انها قامت بإصدار القرار (135/ 2018) بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب الأول (التعريفات) والكتاب ال16 (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من اللائحة التنفيذية للقانون (7/2010) بشأن إنشاء الهيئة وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهم.

وأوضحت أن تلك التعديلات تأتي ضمن سلسلة التطوير والاصلاحات المستمرة لتنظيم نشاط الاوراق المالية معتبرة أن هذا التعديل نتاج لعمل مشترك قامت به الهيئة والشركة الكويتية للمقاصة.

وأشارت الى أهمية هذا التعديل الذي يعتبر خطوة مهمة في طريق تطوير منظومة أسواق المال من خلال المبادرات والتغييرات التي تقوم الهيئة بتطبيقها ضمن مشروع تطوير السوق بالتعاون مع (الكويتية للمقاصة) وشركة بورصة الكويت.

وأفادت بأنها استلمت العديد من الملاحظات من قبل جهات أجنبية مختلفة وأمناء الحفظ لتطوير هذا الجانب مبينة انها قامت بعمل مشترك مع (الكويتية للمقاصة) لبحث وتحسين آلية فتح حسابات التداول مع مراعاة المتطلبات الأساسية للقانون ولائحته التنفيذية.

ولفتت الى أن مجلس مفوضي الهيئة اقر في اجتماعه ال34 لسنة 2018 المنعقد في 31 أكتوبر الماضي بعض التعديلات على الفصل الثالث والتي تمثل ابرزها في استثناء صانع السوق من نطاق تطبيق الفصل الثالث من الكتاب العاشر بالنسبة للأوراق المالية.

وقالت ان المجلس اقر ايضا تعديل المهلة الزمنية المتاحة لتقديم الشركات المدرجة لتصبح خلال "خمسة أيام عمل" بدلا من "فورا" علاوة على الإفصاح عن جميع الأسهم التي يمتلكها في الشركات المدرجة هو وأولاده القصر.

وأوضحت الهيئة ان تلك الاصلاحات ساهمت في ترقية تصنيف الكويت إلى سوق ناشئ من قبل شركة (فوتسي) اضافة إلى تحسن ترتيب الكويت في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية من المرتبة 81 إلى 72 حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2019 الصادر عن مجموعة البنك الدولي.

رغم كل ذلك مازالت المنافسة شرسة وحماية المنتج الكويتي ضعيفة

النقي: الكويت منحت 10 حوافز وتحتاج لـ 5 صناعات

كشف رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الكويتية القابضة، محمد النقي ان الصناعات الوطنية تتميز بجودة عالية وتنوع كبير وأسعار مناسبة مما يتيح لها المنافسة في بعض الاسواق القريبة ولكنها تحتاج لمساندة اكثر ودعم اعلي واهتمام اشد من قبل المسئولين مشيرا الي ان الكويت تمنح الصناعيين الحوافز بشكل مباشر وغير مباشر مشيرا الي ان المناطق الصناعيه تحولت الي مناطق تجاريه بسبب صعف الرقابه وللاسف تحولت الي تجاريه بالقانون فالكويت كانت الاولي من انشاء مناطق صناعيه ولكن تدخل مجلس الامه في 2009 والغزو كان له اثر علي تاخر الصناعه في الكويت الدول الاخري كانت توصفنا باننا صناعيين واليوم بدات الدوله تتوجه الي احياء المناطق الصناعيه مرة اخري.

وتابع: هناك معوقات لابد تعاون هيئه الصناعه والبلديه لفك الاشتباك وخاصه المدن العماليه التي تحتاج لوسائل ترفيه وخدمات واشار النقي الي ان الواسطه في الترخيص الصناعي سبب كبير لفقدان الصناعيين الكويتيين الحقيقيين لممارسه مهامهم فضلا عن هناك دراسات لتطوير القطاع الصناعي ومازالت في الادراج منذ زمن بعيد اولا – توفير قسائم صناعية باسعار متواصعه رغم التاخير وبعض المعوقات التي يضعها المسئولين رغم توصيات الحكومه بضرورة تفعيل القوانين ومن أهم العوامل لتشجيع التصنيع هي إعداد المناطق الصناعية وتقسيمها وتوفير البنية الأساسية لها كالطاقة والماء والطرق.. فضلا عن ثانيا – توفير التمويل بشروط ميسرة ولذلك قد قامت الحكومة بإنشاء بنك صناعي 1973 باعتباره آلية من آليات التصنيع وأداة لتنفيذ السياسة العامة بسعر فائدة منخفض 3.5%.

ولا سيما ان ثالثا – توفير الحماية للسلع في حالة المنافسه فضلا عن ان الكويت الدوله الوحيدة عالميا التي وضعت الاعفاءات الجمركيه وكانت رابعا –التسهيلات والإعفاءات الجمركية مؤكدا علي ان إعفاء المنشآت الصناعية كلياً أو جزئياً من الرسوم الجمركية على الالبات والمعدات وقطع الغيار والمواد الاوليه والسلع الوسطه كانت لها اثر جيد يدفع الصناعيين لعمل صناعات حقيقيه فضلا عن إعفاء صادرات المنشآت الصناعية من رسوم التصدير خامسا – الدعم والحوافز من خلال دعم أسعار بعض المدخلات واشار النقي ان الحكومه تقدم الكهرباء للصناعة بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية، فتقدم الكهرباء بسعر فلس لكل كيلو واط. ساعة في منطقة الشعيبة الصناعية وبسعر 2 فلس لكل كيلو واط. ساعة في المناطق الصناعية الأخرى، في حين إن التكلفة الحقيقية لإنتاج كيلو واط ساعة.

وأضاف: أي تكلفة الفرصة البديلة تراوحت بين 18 فلساً و32 فلساً. سادسا – حوافز الأفضلية في المشتريات الحكومية سابعا– الدعم والحوافز غير المباشرة ثامنا – المساهمه في فتح اسواق جديدة من خلال الملحق التجاري في الدول الاخري تاسعا – توفير بعض الخدمات العامة كالطرق والكباري ووسائل النقل العامة إما مجاناً أو بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية. عاشرا – عدم انشاء صناديق مختصة تعنى بتمويل القطاع الصناعي ودعمه. وادراج الشركات في البورصه رغم كل الحوافز التي منحتها الدوله مازالت المنافسة الحادة والشرسة التي يواجهها المنتج الكويتي في ظل انفتاح السوق الكويتي على الاستيراد بطريقة كبيرة، دون الأخذ بعين الاعتبار دعم المنتج المحلي اضافة الى الانعكاس السلبي الذي يشكله السوق المفتوح والذي على الرغم من وجود قانون يلزم الجهات الحكومية بشراء المنتج الوطني للمشاريع الحكومية مع اعطائه أفضلية بنسبة 10% عن أسعار المنتج الأجنبي، الا ان هذا الأمر غير مطبق على أرض الواقع.

واكد النقي علي ان أهم الصناعات التي تحتاج إلى تطور كبير هي الصناعة البتروكيماوية والصناعات المعرفية والغذائية وصناعة المحفزات الكيميائية والمعادن الأساسية، بالإضافة الى صناعة المعادن الفلزية غير الحديدية ومن المفترض أن تسهم تلك الصناعات بإحداث تغييرات ملموسة في هيكل الناتج الصناعي وزيادة معدل النمو الحقيقي للقطاع الصناعي العام ليبلغ 9.3% سنويا فيما سيزيد حجم الاستثمار الإجمالي الصناعي ليصل إلى 2 مليار دينار بحلول 2020 وبمتوسط سنوي قدره 400 مليون دينار، وقال النقي ان الصناعات المعدنية الأساسية واحدة من أهم الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع ازدياد الطلب العالمي على الألمنيوم بشكل خاص بنسبة 8% سنويا، ما سيؤدي إلى ازدياد الطلب على المنتج الخليجي في الأسواق العالمية.

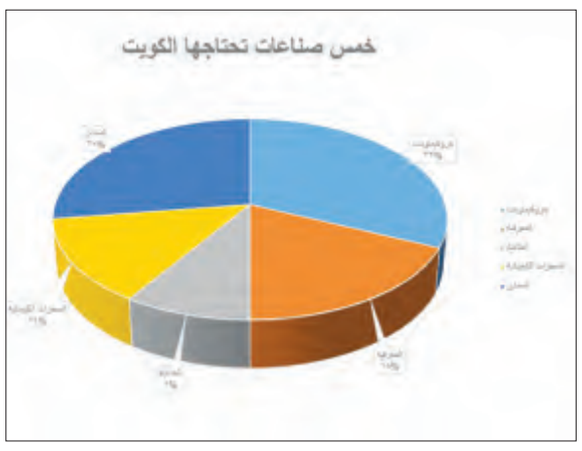

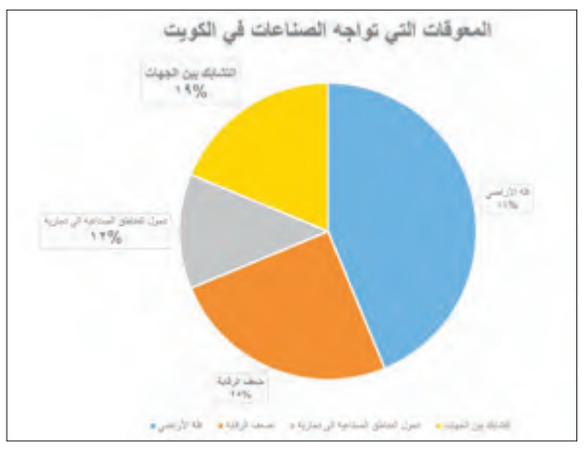

لتحفيز وتشجيع الموظفين على المشاركة والإندماج في بيئة العمل

«برقان» يختتم بنجاح ورشة عمل نادي المعرفة «Bee Engaged»

المشاركون في ورشة العمل

في إطار التزامه على المدى البعيد في تطوير موظفيه وبناء مهاراتهم، اختتم بنك برقان مشاركته في ورشة عمل "المهارات القيادية لتحفيز و تشجيع الموظفين فيالمشاركة والإندماج في بيئة العمل" يومي 30 و 31 من شهر أكتوبر2018، التي يقدمها نادي المعرفة الذي يعد من أبرز منصات نقل المعرفة الرائدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تعمل على تحويل مفهوم المحادثات التعليمية إلى تجربة غير تقليدية. كما توفر ندوات ومؤتمرات نادي المعرفة فرصة للمشاركين للتعرف أكثر على كبار صناع القرار من مختلف القطاعات في المنطقة، ودراسات الحالة الحقيقية وأفضل الممارسات الجديدة. وقد سلّطت ورشة العمل "Bee Engaged" الضوء على موضوع تحسيندوافع الموظفين و رفع مستوى السعادة لديهم الذي سينعكس بالتالي على إنتاجيتهم و هذا في المقابل أيضا سيحسن من أداء مؤسستهم. كما تستند ورشة عمل"Bee Engaged" إلى قصة كتاب النحل لنقل نموذج–P–N–E–L–L–O – "بولين" الذي يساعد في تحسين أداء القادة و المدراء و الموظفين ليكونوا أكثر إنتاجية بالإضافة الى الاستمتاع في عملهم. و تجدر الإشارة الى أن الموظفين استفادوا بالكثير من القيم التعليمية المهمة كفهم الفرق بين المشاركة و الدافع، السعادة و الرضا و آثارها على أداء المؤسسة. فهم كيفية زيادة العائد على الاستثمار من خلال العائد على المشاركة. إعادة النظر في أسلوب القائد مع مشاركة الموظفين. إكتمال خطة عمل 120،90،60،30 التي تساعد الموظفين في فهم المواطن التي يحتاجون التريز عليها لتحسين أسلوب أدائهم الوظيفي.

ويشرف على ورشة العمل كبير المدربين والمستشار الرئيسي المعتمد لمجموعة ورش عمل"BEE–FIT" بول ريجبي، مؤلف "معادلة النجاح" و"كتاب النحل"–المتحورحول التغيير والابتكار ومشاركة الموظفين والقيادة. كمايعد مقدماً رئيسياً ومدرباً في مؤتمرات عالمية، وسافر ريجبي إلى أكثر من 50 بلداً وناقش مواضيع رئيسية وقدم ورش عمل تفاعلية لشركات كبيرة متعددة الجنسيات، ومنظمات حكومية، وشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، إضافة إلى كليات إدارة الأعمال ومنظمات غير ربحية.

و تعد ورشة عمل "Bee Engaged" جزءاً من شراكة و رعاية مدتها عام أبرمها بنك برقان مع شركة "فيجور إيفينتس"، الهدف منها التعرف على الأفكار الجديدة والقيِّمة ورفع مستوى التميز في جميع المجالات. من خلال هذه المبادرة والعديد من مبادرات تطوير الموظفين الأخرى، يسعى بنك برقان إلى تأسيس بيئة عمل ديناميكية ومتطورةتسهم في تسريع النمو المستدام والطويل الأمد

«التجاري» يدعم ندوة التوعية لترشيد استهلاك الكهرباء والماء

التجاري يواصل نشاطه الاجتماعي

قام «التجاري» بدعم الندوة التوعوية الثالثة لترشيد استهلاك الكهرباء والماء التي نظمتها محافظة الأحمدي بالتعاون مع وزارة الكهرباء والماء . ويأتي هذا الدعم في إطار الترتيبات التي قام بها البنك لتوفير الدعم والرعاية للعديد من الأنشطة الاجتماعية والصحية والتوعوية التي تنظمها محافظات الكويت لخدمة أفراد المجتمع.

وبهذه المناسبة، أشاد مدير العلاقات الحكومية في المحافظة حامد الابراهيم بدور البنك التجاري ودعمه للحملة التوعوية التي نظمتها المحافظة حول ترشيد الكهرباء والماء لقاطني المحافظة ، مشيداً باهتمام البنك بشتى الأنشطة التي من شأنها الإسهام في تنمية المجتمع من خلال تكريسه لمفهوم المسؤولية المجتمعية المؤسساتية التي تخدم جميع قطاعات المجتمع، سواء التعليمية أو الثقافية أو الصحية أو التنموية أو التربوية أو التوعوية، وذلك بهدف تحقيق الأثر الإيجابي الذي يلمسه المواطن الكويتي.

من جانبها، قالت نائب المدير العام -لقطاع التواصل المؤسسي– أماني الورع: «إن البنك التجاري يحرص على المشاركة في مثل هذه الحملات التوعوية وذلك انطلاقا من مسؤوليته المجتمعية، موضحة أن «التجاري» دائم التواجد والحضور في مثل هذه الفعاليات التي تهدف إلى ترسيخ مفاهيم الوعي لدى كافة المجتمع الكويتي".

وتابعت أماني الورع مبينة أهمية الحملات التوعوية الرامية إلى ترشيد استهلاك الكهرباء والماء من أجل المحافظة على الثروات الطبيعة ومشاركة الجهات الحكومية في توعية المواطنين والمقيمين بضرورة عدم الإسراف في استهلاك الكهرباء والماء و الاستخدام الأمثل لهما، كونها مسؤولية تؤدي إلى ديمومة هذه النعم وعدم زوالها.

واختتمت أماني الورع حديثها لافتة أن الشراكة بين البنك التجاري ومؤسسات المجتمع المدني تعد ركيزة أساسية لبرامج المسؤولية المجتمعية للبنك، ومؤكدة استمرار البنك في دعم كل ما من شأنه أن يعود بالفائدة والنفع على دولة الكويت.

ارتفاع ملحوظ في أداء السوق القطرية

«المركز»: تراجع الأسواق الخليجية بقيمة 5 تريليونات دولار في أكتوبر

ذكر المركز المالي الكويتي "المركز" في تقريره الشهري عن الأسواق الخليجية أن السوق الكويتية استمرت في التراجع للشهر الثالث على التوالي، بنسبة بلغت 1.7% في شهر أكتوبر. إلا أن العوائد منذ بداية العام وحتى تاريخه لا تزال مستقرة بنسبة 7.0% مدعومةبإدراج السوق في مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة. وسجلتجميع الأسهم القيادية في بورصة الكويت نتائج سلبية،حيث تراجع سهم زين للاتصالات بنسبة 6.3% خلال الشهر. وعلى الرغم من خسارته 6.4%من قيمته خلال شهر أكتوبر، كان سهم بنك بوبيان هو الأفضل أداءً بين الأسهم القيادية خلال العام، محققاً عائد منذ بداية العام بلغ 26.7%. وتراجعت مستويات السيولة في أسواق الكويت خلال هذا الشهر، حيث انخفض متوسط قيمة الأسهم المتداولة يومياً بنسبة 25% مقارنةً بشهر سبتمبر بعد التعديل الخاص بالإدراج في مؤشر فوتسي.

وارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز للأسواق الخليجيةبصورة طفيفة بنسبة بلغت0.1% لهذا الشهر، لتسجل مكاسب المؤشر الإجمالية لهذا العام 9.8%.

الأسهم	آخر إغلاق	نسبة التغير خلال الشهر	نسبة التغير خلال العام
ستاندرد آند بورز 500	2,712	-6.9	1.4
مورغان ستانلي العالمي	2,022	-7.4	-3.9
مورغان ستانلي للأسواق الناشئة	956	-8.8	-17.5
مورغان ستانلي لأسواق المال	914	-3.7	-18.5
ستاندرد آند بورز أسواق الخليج	109	0.1	9.8
السعودية	7,907	-1.2	9.4
قطر	10,301	5.0	20.9
ابوظبي	4,902	-0.7	11.4
الكويت	5,611	-1.7	7.0
دبي	2,785	-1.8	-17.4
البحرين	1,315	-1.8	-1.3
عمان	4,423	-2.7	-13.3
السلع			
خام برنت	75	-8.8	12.9
الذهب	1,214	1.9	-6.8

الاتجاهات العامة للأسواق – أكتوبر 2018

وكانت السوق القطرية الأفضل أداءً خلال الشهر، حيث ارتفعت بنسبة 5.0% بالرغم من عمليات البيع المستمرة في أسهم الأسواق الناشئة. وأثمرتالإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها قطر عن انتعاش السوق في عام 2018، مما ساعد السوق في تحقيق عائدات بلغت نسبتها 20.9% حتى تاريخه في عام 2018 بعد نهاية باهتة في عام 2017. واستمر تراجع الأسهم في سوق دبي،حيث انخفض مؤشر سوق دبي العام بنسبة 1.8% خلال الشهر وبنسبة 17.4% منذ بداية العام وحتى تاريخه. ولوحظ تقلبالأسواق السعودية خلال شهر أكتوبر، نتيجةللمخاوف الجيوسياسية وموجة البيع المرتفعة من قبل المستثمرين الأجانب. ومع ذلك، لم يفقد المؤشر الرئيسي للسوق السعودية سوى 1.2% خلال الشهر، وهي خسارة أقل بكثير من خسائر بقية الأسواق الناشئة،وذلك بعد تلقي دعم من المؤسسات المحلية. وتراجعت مؤشرات أبوظبي والبحرين وعمان بنسبة0.7% و 1.8% و 2.7% على التوالي خلال الشهر.

كما ذكر تقرير "المركز" أن سهمي بنك قطر الوطني وصناعات قطر كانا الأفضل أداءً بين الشركات القيادية الخليجية، حيث ارتفعا بنسبة 10.2% و9.9%على التوالي خلال الشهر. وجاء الأداء القوي لشركة صناعات قطر على خلفية النمو القوي للأرباح والذي بلغ 62% خلال الربع الثالث من عام 2018، والمدفوع بنمو حجم المبيعات وارتفاع أسعار المنتجات البتروكيماوية مقارنة بالعام السابق. واستمر الضغط على النفط الخام خلال الشهر، على الرغم من العقوبات الأمريكية على الصادرات الإيرانية التي سوف تدخل حيز التنفيذ في غضون أسابيع قليلة. وأدت المخاوف بشأن تراجع الطلب العالمي وفائض العرض إلى تراجع السعر بنسبة 8.8% في أكتوبر، في أكبر انخفاض شهري منذ يوليو 2016.

وأوضح التقرير أن أسواق الأسهم السعودية شهدت تقلبات خلال شهر أكتوبر. ففي 14 أكتوبر، تراجع المؤشر الرئيسي بما يقرب من 7% خلال جلسة التداول قبل أن يتعافى بنحو 3.5% عند الإغلاق. وقد أثرت الأحداث الجيوسياسية المستمرة على معنويات المستثمرين، حيث شهدت الأسهم السعودية عمليات بيع مكثفة من المستثمرين الأجانب. وخلال هذا الشهر، تراجع المؤشر بنسبة 1.2%، مما خفض مكاسبه منذ بداية العام حتى تاريخهإلى 9.4%.